

المادة الثامنة / - تتكون المحاكم المدنية من /-

- ١ - محكمة التمييز
- ٢ - محكمة الاستئناف
- ٣ - محاكم البداءة .
- ٤ - محاكم الاحوال الشخصية .
- ٥ - محاكم الجنايات .
- ٦ - محاكم الجحج .
- ٧ - محاكم الاحداث .
- ٨ - محاكم العمل .
- ٩ - محاكم التحقيق .

الفضل الثاني

اختصاصات المحاكم

الفرع الاول - محكمة التمييز

المادة التاسعة / -

محكمة التمييز هي الهيئة العليا التي تمارس الرقابة القضائية على جميع المحاكم ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، ويتألف من رئيس وحكام لا يقل عددهم عن سبعة ويكون مقرها في اربيل

المادة العاشرة / -

اولا - تكون هيئات محكمة التمييز كما يلي / -

أ- الهيئة العامة - و تتعقد برئاسة رئيس محكمة التمييز او اقدم نوابه عند غيابه او وجود مانع قانوني من اشتراكه فيها وعضوية نوابه و حكام المحكمة العاملين فيها كافة و تختص بالنظر فيما يأتي / -

١- ما مجال عليها من احدى الهيئات اذا رأت العدول عن مبدأ قررت احكام سابقة .

٢- الدعاوى التي صدر فيها حكم بالاعدام .

٣- الفصل في النزاع الذي يقع حول تعارض الاحكام والقرارات الصادرة من محكمة التمييز .

ب- الهيئة الموسعة / - وتتعدد برئاسة رئيس محكمة التمييز او اقدم نوابه عند غيابه او وجود مانع قانوني من اشتراكه فيها وعضوية ما لا يقل عن ستة من حكامها و تختص بالنظر فيما يأتي / -

١- النزاع الحاصل حول تنفيذ حكمين مكتسبين الدرجة القطعية متناقضين صادرين في موضوع واحد اذا كان بين الخصوم أنفسهم او كان احدهم طرفاً في هذين الحكمين و ترجع احد الحكمين و تقرير تنفيذه دون الحكم الاخر، و لرئيس محكمة التمييز وقف تنفيذ الحكمين المتناقضين حين صدور القرار التمييزي .

٢- النزاع الحاصل حول تعيين الاختصاص في نظر الدعوى الذي يقع بين المحكمتين .

٣- ما يجيله عليها الرئيس للبت فيه من احكام و قرارات تقع ضمن اختصاص المحكمة وفقاً للقانون الذي صدرت بموجبه تلك الاحكام والقرارات .

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

المجلس الوطني لكوردستان العراق

رقم القرار ٤٤

تاريخ القرار ١٩٩٢/١٢/٢٨

استنادا الى احكام الفقرة ١/ من المادة (٥٦) من قانون المجلس الوطني لكوردستان العراق رقم (١) لسنة ١٩٩٢ و بناء على ما عرضه مجلس الوزراء . قرر المجلس الوطني لكوردستان العراق بجلسته المرقمة (٦٠) والمنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٧ اصدار القانون الاتي / -

قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٢

قانون السلطة القضائية

الباب الاول

احكام عامة

المادة الاولى / المحاكم مستقلة لاسطغان عليها لغير القانون ولا يجوز لاية سلطة او شخص التدخل في استقلال القضاء او التدخل في شؤون العدالة

المادة الثانية / تصدر الاحكام وتنفذ باسم الشعب .

المادة الثالثة / تسرى ولاية المحاكم على جميع الاشخاص الطبيعية والمعنوية بها في ذلك الحكومة وتختص بالفصل في المنازعات والجرائم كافة .

المادة الرابعة / ليس للمحكمة ان تنظر في كل ما يعتبر من اعمال السيادة .

المادة الخامسة / لغا المحاكم كوردية وللمحكمة ان تسمع اقوال الخصوم او الشهود الذين يجهلونها بواسطة مترجم بعد حلفه اليمين .

المادة السادسة / - تكون جلسات المحاكم علنية الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للاداب او محافظة على النظام العام ويكون تفهيم الحكم في جميع الاحوال في جلسة علنية .

المادة السابعة / -

١ - لا تنظر المحاكم في القضايا المدنية والاحوال الشخصية خلال عطلة المحاكم ما لم تكن مستعجلة وتعطل المرافعات فيها من اليوم الاول من شهر تموز الى الاول من الشهر ايلول من كل سنة وبعين القضايا المستعجلة لهذا الغرض بيان يصدره وزير العدل .

٢ - لو وزير العدل تقليص مدة العطلة لمدة لا تقل عن ٣٠ يوما عند الضرورة القصوى .

الباب الثاني

التشكيلات القضائية

الفصل الاول

انواع المحاكم